والنهر جة قال ابن مضر الزيوف دراهم مغشوشة اما النهرجة التي
تضرب في غير دار السلطان فالسترقة صغيرة مرهقة بالنقطة وقال النقطة
ابو جعفر الزيوف ما زيفه بيت المال يقال في عرفنا عطر بني لا غير والنهرجة
مالا يقبله التجار انتهى كذا في البحر ولو دخل او باض طير لا ارض لرجل
او تكلس فيها ظبي فهو للاخذ اي المذكور من الدخ والبيض والظبي لمن اخذه
لانه مباح سبقت يده اليه الا اذا اهيأ الارض لذلك فهو له او كان في
صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر على اخذه وكمر قيده
فهو لصاحب الارض لانه صار اخذه لتقدير التمكن من الاخذ حقيقة
وان لم يكن اخذا له بارضه كذا في البحر معزيا الى الذخيرة قال رجل
في شرح الطحاوي ووقع في اكثر نسخ الكنز تكلس ومعناه دخل كناسة وهو بالكسر
بيته وكلس الظبي كنوسا من باب نزل دخل كناسة كما في المصباح
وفي المغرب كلس الظبي دخل في اكناسه كنوسا من باب طلب وتكلس
مثله ومنه الصيد اذا تكلس في ارض رجل اي استتر وبروي تكسر
وانكسر انتهى وفي الذخيرة وفي بعض النسخ تكلس اي وقع فيها فتكلس
ويحتمل ان به عما لو كسره رجل فيها فانه لذلك الرجل لا للاخذ ويختص صاحب
الارض انتهى ثم قال ومن جنس هذه المسائل لو اتخذ في ارضه حظيرة
فدخل الماء والسمك ملكه ولو اتخذت لحاجة احزي فمن اخذ السمك
فهو له وكذا في حفر الحفيرة ان حفرها للصيد فهو له او لعرض
احزفهو للاخذ وكذا صوف وضع على سطح بيت فانتقل بالمطر فوقعه رجل
فان كان وضعه لكي يجف فهو لصاحبه والا فلا لما للاخذ انتهى وفي البحر
معزيا الى الذخيرة ان اغلق الباب على الصيد ولم يعلم به لم يصر
اخذا ما لكه حتى لو خرج الصيد فوجد ذلك فاخذ غيره ملكه انتهى
وفي المنتقى رجل نصب حباله فوقع فيها صيد فاضطرب وقطعها وانفلت
فجاء آخر واخذ الصيد فالصيد للاخر ولو جاء صاحب الحبالة
فجاء فلما دنا منه جعل يفتح عن اخذه فاضطرب وانفلت فاخذ
اخر فهو لصاحب الحبالة والفرق ان فيما صاحب الحبالة راه صار
اخذا له الا انه في الاول بطل الاخذ قبل تاكده وفي الثاني بطل تاكده
وكذلك صيد السارق والكلب اذا انفلت على هذا التفصيل وكذا اذا
مثل ما تقدم صيد تعلق بشبكة نصبت للحفاظ ودد هو او
سكر ثم وقع على ثوب لم يعد له اي سابقا ولم يكن اي لا حقا
حتى اذا اعد الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم يعد
لكن لما وقع فيه كان صار بهذا الفعل له بخلاف ما اذا عسل النحل
في ارضه لانه غير من اخرا له يملك شيئا لارضه كما لشجر الثابت فيها

والتراب

والتراب المجتمع فيه من جريان الماء وان لم يكن مكن معدة ولهذا يجب
في العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر ما اي الذي يبطل بالشرط
الفاسد ولا يصح تعليقه به اي بالشرط اربعة عشر شيئا عما وقع
في اكثر الاول البيع فاذا باع عبدا وشرط استخدامه شهرا وداره
ان يسكنها البايع شهرا فالبيع باطل اي فاسد كما تقدم في بابه والاصل
ان ما كان مبادلة مال بمال يفوته مال او كان من التبرعات فانه لا يبطل
به لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو مختص بالمعاوضات المالية
دون غيرها من غير المالية والتبرعات فيبطل الشرط فقط واصل اخر
ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التمليكات ويجوز فيما كان من باب
الاستاط المحض كالطلاق والعتاق وكذا ما كان من باب الاطلاقات
والولايات بخلاف تعليقه بالشرط الملايم وكذا التحريمات فانه يطلق في عدم
صحة تعليقه بالشرط فيقال للكنز وهو محمول على ما اذا اعلقه بكلمة ان
بان قال لمملوكه هذا ان كان كذا فبيعك البيع بطل قاصرا كان او فاحشا
الا في صورة واحدة وهو ان يقول لعبد مملوك لفلان ان رضي فلان فانت
فانه لا يجوز اذا وقته بمثل ثلثة ايام لانه اشتراط الخيار الاجنبي وهو
جايز في جامع الفضولين لو قال لعبد مملوك لفلان ان رضي فلان فانت
يجوز اذا وقته بمثل ثلثة ايام لانه اشتراط الخيار الاجنبي وهو جايز
جاز البيع والشرط جميعا ولو قال لعبد مملوك كذا ان شئت فقال قبلت
ثم البيع انتهى وان كان التعليق بكلمة على فيه تفصيل يقدم تقريره
والثاني القسمة بان كان لميت دين على الناس فاقتسموا التركة من الدين
والعين على ان يكون الدين لاحدهم والعين للباقين فهي فاسدة وصورة
تعليقها ان يقتسموا دارا وشرطوا ان فلانا ان سكنت ابدا لان القسمة
فيها معنى المبادلة فهي كالبيع كذا ذكره العيني مع ان البيع يصح تعليقه
برضى فلان ويكون شرط خيار اذا وقته والثالث الاجارة بان اجر
داره بشرط ان يفرضه المستاجر او يصبغ له البيت او اجره اياها ان فرضه
او بيضه كذا ذكر العيني ومن صورها كما في البحر استاجر حانوتا احترق
كل شهر بكذا على ان يعمره ويجيب ما سقط منه من الاجرة لان شرط
العمارة على المستاجر يفسد العقد تعليله احراز المثل وله ما انفقه
واجر مثله فتامه عليه وذا شرط تطيين الدار ومرمتها او تعليق
الباب عليها او ادخال جذع في سقفها على المستاجر يفسد العقد
وكذا اشتراط كرى النهر او حفر بيرها وان يبيعها وكذا على ان
يردها مكروية هكذا اطلقه في الكافي وفصل جواهر زاده فاذا شرط
في المدة فسدت وبعد انقضائها لا والصحيح ان شرطه في المدة فسدت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)